الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٠ مـــارس ١٩٩٩

رئيسة الجمعية المتهمة بالاتجار فى أعضاء الأطفال اللقطاء:

حاكموني في ميدان عام إذا ثبتت التهمة

■ المحافظ: نريد دليلا ولن نحمي أحدا

الأجهزة الرقابية لم تخطرنا أبدا بصحة هذه البلاغات

أمرت بتشكيل لجان من وزارتي الصحة والشئون الاجتماعية

وتحت وجوه أهمال مالي قررت حل مجلس الإدارة

■ النواب: البلاغ ليس بسبب الخلاف مع المحافظ ولا مصلحة لأحد في تشويه جمعية تقدم عملا خيريا

عشرة أعضاء من مجلس الشعب تقدموا الأسبوع الماضى ببلاغ الى النائب العام يتهمون فيه جمعية لرعاية الأطفال مجهولى النسب بالمتاجرة فيهم ببيعهم وبيع أعضائهم - وأكد البلاغ أن عدد الأطفال المتوفين بلغ ٢٥ طفلا فى عدة شهور وقد بدأ مكتب النائب العام تحقيقاته منذ أيام.

منى الجزار

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تحقيقاته منذ أيام.

الخبر تناقلته وكالات الأنباء والصحف العالمية بعد ان تردد أن الأعضاء المباعة للأطفال وهى قرنية العين سعرها ٢٥ ألف دولار والنخاع بمائة ألف دولار.

وأطراف هذا البلاغ هم: صاحبة جمعية الأطفال مجهولى النسب وزوجها صاحب جمعية أخرى للأطفال المعاقين مجهولى النسب أيضا، وأعضاء مجلس الشعب العشرة، ومحافظ المنوفية، الذى تقع الجمعية المتهمة فى دائرة محافظته وتردد أيضا أن خلافا بين المحافظ والنواب كان وراء البلاغ!!ونبدأ بأصحاب البلاغ:

دفتر وفيات خاص

النائب شفيق شاهين يقول إن زميله النائب عز الدين نصار كان قد أعد طلب احاطة لرئيس مجلس الشعب عن وفاة ٢٥ طفلا من ٣٢ طفلا فى جمعية بالمنوفية إلا أنه لم يتقدم به لإصابته بأزمة قلبية مازال يعالج منها بقصر العينى الجديد، وقد تقدم عشرة نواب وهم: شفيق الجندى وشفيق الجنزورى وأنور الليثى وصلاح مخلوف ود. ابراهيم جنينة ويحيى سيد أحمد وسيد حماد ومحمود أبوالنصر ود. حمدى الربيع ببلاغ الى النائب العام الأسبوع الماضى.

ويضيف أن ما يعنينا هو إظهار الحقيقة وتقصير النائب فى الابلاغ عن أى معلومات لكل الجهات الرقابية والشعبية هو اهمال فى حق مصر - ونحن نريد اجراء تحقيق عادل - ولا نريد التعتيم - وقد نما الى علمنا بالإضافة لوفاة أكثر من ٩٠٪ من اجمالى عدد الأطفال فى جمعية تحسين الصحة - ٩ شهادات وفاة بأرقام مسلسلة - ويتساءل النائب شفيق شاهين - هل لم يمت أحد فى شبين الكوم بين هذه الأرقام - أم أن الجمعية لها دفتر وفيات خاص؟؟

وشهادات الوفاة التسع تحمل أرقاما تبدأ من ٦٢٤٣٢١ وحتى ٦٢٤٣٣٠ وغالبا ما يتغير مفتش أو كاتب الصحة الذى يحرر شهادات الوفاة - إلا أنها جميعا محررة بمعرفة محمود أبوسكينة!!

والملاحظة الثالثة على هذه الشهادات أن الطبيب المختص الموقع عليها اسمه غير واضح لأن ختم النسر فوقه فى جميع الشهادات وقد نفى هذا الطبيب الذى قال النائب يحيى أحمد إن اسمه عبدالله غيث فى تحقيقات النيابة الادارية منذ فترة توقيعه على هذه الشهادات.

وقد كانت أسباب الوفاة فى جميع الشهادات هبوطا حادا فى الدورة الدموية - فقط أو مع جفاف.

والملاحظة الرابعة أن تسلسل الأرقام ليس موازيا لتسلسل تواريخ الوفاة - فالشهادة رقم ٦٢٤٣٣٠ تاريخها ٢ يناير ١٩٩٨ - بينما الشهادة رقم ٦٢٤٣٢١ تاريخها ٢٣ يونيو ١٩٩٨.

ونفى النواب العشرة أن سبب تقديم البلاغ خلافات مع محافظ المنوفية وقالوا ليس لنا مصلحة فى تشويه جمعية تقدم عملا خيريا - لكن الأحداث التى وقعت أثارت الشكوك ومنها احالة مخالفات الجمعية التى تم الكشف عنها بعد حادث حريق تعرضت له - الى النيابة الادارية بدلا من النيابة العامة - ويضيف النائب سيد حماد.. لسنا جهة تحقيق رسمية ولا نملك مساءلة أحد - والوضع الطبيعى لاستجلاء الأمر تقديم بلاغ الى النائب العام.

أمر صعب

تقول احدى السيدات (قريبة الصلة برئيسة الجمعية) أن صاحبة الجمعية طلبت أن يكون لها دور من أحد المسئولين فى الحزب الوطنى - فأشار عليها بأمانة المرأة - فرفضت لأنها لن تستريح مع أمينة المرأة - وطلبت العمل فى لجنة اجتماعية فى يوليو ١٩٩٧ - وبدأت فكرة جمعية رعاية الأطفال الأيتام بالتعاون مع عميد طب المنوفية د. محمد شعيب لكن حدث خلاف بينهما - على حفل تمت اقامته لجمع التبرعات. وشكل المحافظ لجنة لتغطية مديونيات الحفل.

بعد ذلك قامت كما تقول السيدة صاحبة الجمعية بإشهار فرع المنوفية لجمعية تحسين الصحة - وبعدها - أقامت مشروع «طفل يوم واحد» فى احدى حضانات المعاقين التابعة لجمعية التأهيل الاجتماعى - للأطفال مجهولى النسب - الذين يتم ارسالهم لمراكز رعاية الأمومية التابعة لوزارة الصحة لمدة سنتين - وينتقلون بعد ذلك لمؤسسات الحضانة الإيوائية وتقوم المرضعات - برواتب من ٩٠ حتى الى مائة وعشرة جنيهات شهريا - بارضاع الأطفال حتى سن سنتين. لكن المشروع الجديد تكفل بالأطفال اللقطاء منذ العثور عليهم ولا ينتقلون بين المرضعات ومؤسسات الشئون.

وقد وجد المشروع صدى وتشجيعا من المحافظ وتم اشهار جمعية أخرى لزوجها - للاطفال المعاقين مجهولى النسب وصاحبها محمد عبدالعال - وقد سبق زواجه من إحدى السيدات وله منها طفلان.

وتضيف أنها سمعت أن الزوجة الأولى قامت مع محاميها بإثارة الرأى العام ضد زوجها عندما علمت بزواجه من صاحبة الجمعية - وقد وقعت مشاكل مالية لتمويل مشروع طفل اليوم الواحد - وضعفت رعاية الاطفال - أما تعمد موتهم فذلك أمر صعب لأن نقل أعضائهم يحتاج امكانيات عالية وسرعة.

محامى الزوجة الأولى يقول: ان موكلته ذكرت أن زوجها محمد عبدالعال صاحب جمعية الأطفال المعاقين مجهولى النسب قام بأعمال مشبوهة - من خلال هذه الجمعية وجمعية زوجته - ومارسوا تجارة بيع الأطفال لراغبى التبنى وسعر الطفل خمسة آلاف جنيه.

ويضيف محامى الزوجة الأولى: وقمت بجمع معلومات فوجدت أن الطفل المباع تحرر له شهادة وفاة تقوم بتحريرها شخص اسمه محمود أبوسكينة ويظل طوال فترة حضانته لدى احدى الدادات فى مساكن ايواء بيت الدادات واسماؤهم «أم حمادة» و«ألفت» وتقومان برعايته لحين تسليمه للمشترى!!

ويضيف أن هناك عدة جهات تحمى هاتين الجمعيتين - المحافظ والحزب ووزارة الشئون.

وقد اتهمونى بمحاولة خطف طفل وحرروا لى محضرا بذلك وثبت أن البلاغ كاذب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تحقيق:

أهداف البندارى

تصوير:

عـادل أحـمـد

د. سعاد الفقى أم بديلة لهذه الطفلة ولم تدفع ثمنا لها

بهيجة حمام

أمانى كامل

صباح محمود

الرئيس السابق الايجار منذ سنة – وتضيف أنها لم تتسلم مستندات حتى الآن لهؤلاء الأطفال.

ولا تعرف رئيسة الجمعية الجديدة أية معلومات عن بيع أعضاء الأطفال فقد تسلمت بشرا معاقين بدون ملفات توضح درجات الاعاقة وتصنيفها.

وفى جمعية تحسين الصحة – طفل اليوم الواحد – قالت أمانى كامل موظفة وصباح محمود «دادة» انهما بالجمعية منذ انشائها ولم يتم بيع أطفال – أو المتاجرة فى أعضائهم.

فى نفق سيدنا الحسين

محمد عبدالعال مخرج سينمائى – الرئيس السابق لجمعية مجهولى النسب المعاقين – قال: متزوج من السيدة منى الجزار – وهاله زهران مطلقتى، وقد فكرت فى انشاء هذه الجمعية سنة ١٩٩٦ عندما صادفت طفلا معاقا فى نفق سيدنا الحسين – فاتصلت بيوسف هاشم رئيس اتحاد المعاقين وموسى عبدالغنى مدير الصندوق بالاتحاد وقالا: انه لا توجد جمعيات خاصة لمجهولى النسب المعاقين لأن هناك مشكلة بين وزارات الصحة والشئون عمن يشرف عليها – واخبرونى أن الاحصائيات تفيد بوجود ٩٢ طفلا معاقا مجهول النسب – وقررت انشاء الجمعية وأتسلم الـ٩٢ طفلا – وبعت سيارتى لأوفر للجمعية شقة وأثاثا فى شارع عبدالحميد الطنبداوى وتعاونت معى ادارة الأسرة والأمومة بالشئون الاجتماعية وأتسلم ١٢ طفلا – فى ١٩٩٦ – من القاهرة ودمياط وحلوان والمنوفية.

وتم توزيع نشرات على جميع ادارات الأمومة فى المحافظات عن بدء نشاط جمعيتى وبموجب خطاب رسمى من الادارة التى لديها الطفل – أقوم بتسلمه مع مندوبة وزارة الشئون الاجتماعية ومعه ملف يضم بياناته – وكان لدى ١٢ طفلا أعمارهم بين ٧ سنوات و١٢ سنة.

وقد انتدبت مديرية الشئون الصحية طبيبا – تخصص عام – للعمل فى الجمعية – و٦ ممرضات موزعين على ٣ نوبتجيات – و٣ دادات ومشرفة وطلبت اعانات من وزارة الشئون ورفضت فلجأت الى أحد رجال الأعمال الذى تبرع بمبلغ عشرة آلاف جنيه – وقد عاوننى د. أحمد يونس رئيس المنظمة المصرية لحقوق متحدى الاعاقة – واشترك معنا فى مؤتمر لحقوق الأطفال المعاقين.

الدكتور أحمد يونس قال لقد استعانوا بنا وكنا نساعدهم لكننا اكتشفنا أشياء مريبة ووفيات كثيرة – وأطباء لا يوقعون شهادات الوفاة وأطفالا لديهم نفس الأسماء – فمثلا ٣ أو ٤ أطفال باسم زكى – ومن ليس لديه شهادة ميلاد – لا يهتمون باصدار شهادة وفاة له – فمجهولو النسب بلا أسرة أو حماية – ولفقدهم بعض الحواس فهم غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم – ويضيف أن المنوفية أصبحت سوقا لبيع القرنية – ونقل القرنية محتاج الى مستشفى على مستوى طبى عال ولن يتم الحصول عليه فى مساحة متر – وقال ان سعرها ٢٥ ألف دولار والنخاع ١٢٥ ألف دولار – ومصر تعتبر أرخص دول العالم فى أسعار الأعضاء وقد تفوقت على الهند؟!!

ويضيف الدكتور يونس أنه سبق أن قدمت المنظمة المصرية لحقوق متحدى الاعاقة بلاغا لوزير الداخلية فى أول ابريل عام ١٩٩٨ ضد جمعية الأطفال المعوقين مجهولى النسب يتهم الجمعية بالمتاجرة فى أعضاء الأطفال!

من د. يونس

ويتساءل محمد عبدالعال الرئيس السابق لجمعية مجهولى النسب المعاقين كيف لى ان ابيع اعضاء هؤلاء الأطفال - اين المستشفى الذى سيقوم بذلك فى المنوفية؟ ومن هم المشترون؟؟

ويضيف لم أتوقع ان تكون تكلفة رعاية هؤلاء الأطفال مرتفعة حوالى ٦ آلاف جنيه شهريا - وتعسرت ماليا وتم الحجز على لعدم سدادى الإيجار وتركنى الموظفون بعد عجزى عن دفع مرتباتهم ٤ شهور.

وارسلت الى مجلس الوزراء لانقاذى فلم اتلق ردا وطلبت من المحافظ سداد الإيجار فقام بحل مجلس ادارة الجمعية لمخالفات مالية فى ٥ ديسمبر ١٩٩٨ مع ان الجمعية لم يكن بها أية اموال!

ويضيف تقدمت بطلب بأن ليس لدى مكان آخر لإيواء الأطفال فطلبوا تسليمهم الى مديرية الشئون - وقد تركتهم على السلم بناء على تعليمات وكيل الوزارة لأنهم أطفال معاقون لا يتحكمون فى أنفسهم.

ويؤكد - أنه اول مرة يسمع عن موضوع بيع القرنية والنخاع من د. احمد يونس، ويشرح ان وفاة الأطفال بجمعية زوجته منى الجزار سببها ان عددا منهم عمره أيام وكانت تتسلمهم مصابين بالتهاب رئوى حاد وتسمم فى الدم حيث يعثر عليهم بجوار المصارف ويتم تسليم الطفل لقسم الشرطة لعمل محضر ثم إلى ادارة الأمومة والطفولة حتى يصل إلى الجمعية بعد أن يكون قد امضى يوما كاملا بدون طعام مضافا اليها الفترة التى ترك فيها.

ومستشفى شبين الكوم الذى يعالج ب الأطفال لحظة تسلمنا لهم بدون حضانات.

ويتساءل هل وفاة ٢٥ طفلا حديثى الولادة فى عام من إجمالى ٩٥ طفلا - تمثل رقما مزعجا اذا قارناه بجمعيات رعاية اللقطاء فى المحافظات الأخرى؟

ونفى علمه بعنوان الأم البديلة التى تعرضت لحادث اعتداء اثناء سيرها مع طفل معاق من الجمعية فى طريقها الى المستشفى وفسر هذا الاعتداء انه كان مدبرا من قبل محامى مطلقته.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

طفلتان تعيشان فى منزل صاحبة الجمعية

١٢طفلاً فى جمعية الأطفال المعاقين مجهولى النسب.. من يحميهم؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية